مقالات رأي

عودة الفوقية وضرورة مراجعة اتفاقية جوبا *أبوبكر محمد إبراهيم*

أضواء البيان • 06-03-2026 • 2 دقائق قراءة

الموافق: 25 فبراير 2026م

السيد/.....المحترم

(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

الموضوع: تحسين مرتبات العاملين بالحكومة الاتحادية والمعاشين بالخدمة بالدولة

في البدء نهديكم أطيب الأمنيات متمنين لكم دوام الصحة والعافية. بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ننقل لكم موافقتنا على تحسين أجور العاملين بالحكومة الاتحادية كالآتي:

- مرتبات القوات النظامية: تم اعتماد زيادة بنسبة 118٪ للقوات المسلحة، ونسبة 120٪ لقوات الشرطة، ونسبة 113٪ للمخابرات، ونسبة 71٪ لقوات الجمارك.
- استحداث علاوة إزالة التفاوتات بمبلغ 120 الف جنيه تضاف لكل العاملين بالحكومة الاتحادية، على أن لا تُحتسب في إجمالي المرتب.
- تعديل المخصصات السنوية للعاملين بالحكومة الاتحادية لتكون بالأجر الإجمالي بدلاً عن الأساسي.
- استحداث علاوة منحة بمبلغ 80 الف جنيه تضاف لكل المعاشين بالدولة، ومعاشي القوات النظامية والأجهزة العدلية.
- لا تنطبق هذه الزيادات على العاملين بقطاع الري بوزارة الزراعة والري، إلى حين مراجعة شروط خدمتهم ومساواتهم بالعاملين بالخدمة المدنية.
- تنطبق هذه الزيادات على الباحثين بالوحدات الاتحادية، ولا يتم تنفيذها إلا بعد ذلك ارتباطهم بأساتذة الجامعات.

وتفضلوا بقبول الشكر والتقدير،،

د. جبريل إبراهيم محمد

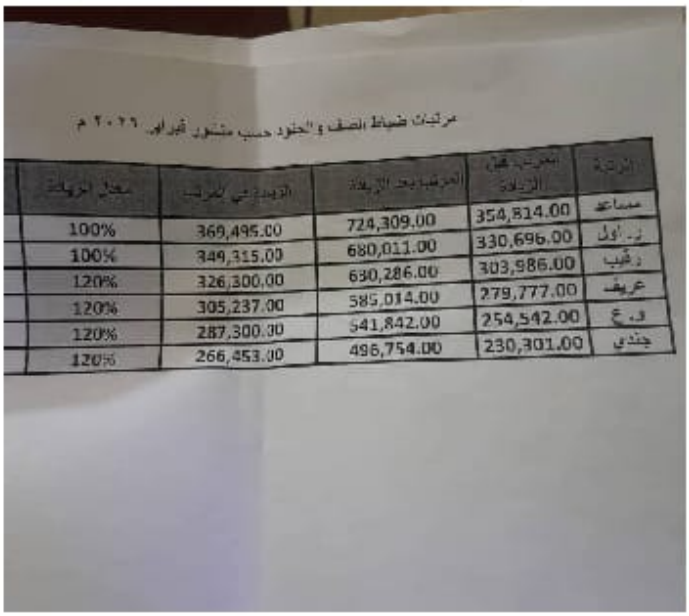

مرتبات ضباط الصف والجنود حسب منشور فبراير ٢٠٢٦ م

الرتبة	المرتب قبل الزيادة	المرتب بعد الزيادة	الزيادة في المرتب	معدل الزيادة
مساعد	354,814.00	724,309.00	369,495.00	100%
ر. أول	330,696.00	680,011.00	349,315.00	100%
رقيب	303,986.00	630,286.00	326,300.00	120%
عريف	279,777.00	585,014.00	305,237.00	120%
ف. ع	254,542.00	541,842.00	287,300.00	120%
جندي	230,301.00	496,754.00	266,453.00	120%

لقد عاد عهد الفوقية، وانكسرت شوكة العاملين في الولايات، حينما أعلن وزير المالية جبريل إبراهيم زيادة أجور الدواوين الاتحادية والقوات النظامية على حساب موظفي وعمال الولايات. هذه الخطوة لا يمكن أن تمر دون

مساءلة، لأنها تكرس التفاوت وتضعف الثقة بين المركز والولايات.

الموارد التي تغذي خزينة الدولة تأتي من الولايات، وهي العمود الفقري للاقتصاد الوطني. فإذا كان المركز يتعامل معها كمطية لصلاحيات الوزير، فإننا أمام خلل دستوري وقانوني يستوجب التوضيح قبل أن يتحول إلى أزمة سياسية واجتماعية.

اتفاقية جوبا للسلام جاءت لتعيد بناء السودان على أسس جديدة، لكنها لم تحقق العدالة المطلوبة في توزيع السلطة والثروة. الامتيازات التي منحت لفئات محددة خلقت شعورا بالغبن لدى بقية الولايات، وأعادت إنتاج المركزية بشكل جديد. لذلك فإن إعادة النظر في الاتفاقية ضرورة وطنية، لا تراجعا عن السلام.

من غير المقبول أن تحمل الولايات أعباء إضافية لصالح المركز أو القوات النظامية، بينما تهمل حقوق العاملين فيها. التعديل يجب أن ينص صراحة على حماية هذه الحقوق وضمان عدالة الأجور والموارد، مع فتح الباب أمام مشاركة سياسية شاملة تعكس التنوع السوداني، وإدراج آلية مراجعة دورية للاتفاقية لتواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية.

إن الظلم لا يمنح حق التعالي، بل يضعف وحدة الدولة ويهدد استقرارها. على الحكومة أن تدرك أن قوتها الحقيقية تستمد من الولايات، وأن أي اتفاقية أو قرار لا يقوم على العدالة سيظل هشا وقابلا للانفجار. إعادة النظر في اتفاقية جوبا، وتصحيح السياسات المالية، هما الطريق الوحيد لضمان وحدة السودان وعدالة مؤسساته.

---

https://almuhit-adn-news.com/news/3479/عودة-الفوقية-وضرورة-مراجعة-اتفاقية-جوبا-أبوبكر-محمد-إبراهيم

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة